

من المحقق الى المحقق الاية وقال معاذ لما ذكر قوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروا وقال خلد بن النعمان يارسول الله فاعدة التي لم تحضن وعدة التي انقض حيضها وعدة الحيض فزيلة وقيل ان معاذ بن جبل سأل عن عدة الكبيرة التي يست فزيلة وقال بجاهد الاية واردة في المصنفات فزيلة لا تترك دم حيض هو او دم علة واختلفوا في من الباطن والذي قال به الاكثرون انه الثاني فستون سنة وقيل حتى ويحتمل وقيل مستوت وقيل مبعوث ولما كان هذا الحكم خاصا بالزواج المسلمين حرمه في شهره وحفظا لكتابه قال تعالى من نكح ايها المسلمون منكم مسلمات او من افعل الكتاب ان ارتبتم الى مستكم في حد فمن فودت من ذلك شهرا في شهر يقوم مقام حيضة لان اغلب عوايد النساء يكون كل قرو في شهر واللاي لا يحضن اي لصفرهن اولادهن لا محضن لهن اصلا وان كن بالغات فعدت بهن ثلاثة اشهر انهن هذا كذا في غير المتوفى عليهن الزواجهن اماهن فعدت بهن ما في السنة يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشر او قروا والاي في المتوفى اي غام والكروية بالمر ويا بعدة وقروا قلوب وصبل بالمر ولا

يا

يا بعدة وللبزي والي عمر واليه ابدال الامم يا سائلة مع المد لا غير ولما فزع من ذكر الخواص اشهد ذكر الخوا بقوله تعالى واولات الاحمال اي من جميع الزوجات المسلمات والكافرات المطلقات والمتوفى عنهن اجلهن اي السبي العدة سوا كان لهن مع الحيض اهل من بعضن **جملهن** وهذا كذا على عموم مخصوص الاية يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشر الا ان المصنفات على عمومها وهي من المصنفات على عمومها في قوله تعالى ان واحمالهن عموم هذه الآية بالذات لان المتوفى من صبيح اليوم وعمومها واجبا لغيره لان بدل له يصح لجميع ان زواج في حال واحد والحكم مطلق فمتا بمين الحلية فلهذا ذلك ولان هذه الآية متا بحرة النزول عموم اية البقرة فتعد بها على ذلك محضين وتعد به تلك في العمل بمو متا في المتا في الخاص من الحكم متوفى وان ذلك هو المرجح لتوافق ذلك سبعة بنت الحارث وضعت حملها بعد زواجها بليال فاذن لها النبي صلى الله عليه وسلم ان تخرج تنسدا واذا وضعت المرأة ما في بطنها من علة او مفضنة حلت عند مالك وقال الشافعي واهم والي حنفية لا حل الا بوضع ما بين يديه من خلو ان سائ فان كانت حاملا بتومين لم تنقض عدتها حين تضع